مختارات من الصحف العبرية

العدد 4369، 28-6-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

مشهد عام للأبنية التي دمرها القصف الإسرائيلي في غزة (نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

بني موريس: إنها اللحظة الحاسمة في مواجهة طهران؛ يتعين على إسرائيل التفكير في استخدام سلاح غير تقليدي 2

تامير هايمن: هزيمة حزب الله خطوة يجب على إسرائيل تحقيقها في ظل شروط تضمن النصر 4

ألوف بن: تجنيد الحريديم ولغم سموتريتش 11

يسرائيل هرئيل: الجمهور يريد يميناً جديداً، وحقيقياً 13

أخبار وتصريحات

مقتل جندي إسرائيلي وإصابة 16 جندياً آخر في انفجار قنابل زُرعت على جوانب الطريق في مخيم جنين 15

"الكابينيت" يصادق على تشريع 5 بؤر استيطانية عشوائية في الضفة، وعلى الدفع قدماً بمخططات بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات، وعلى سلسلة من الإجراءات العقابية ضد السلطة الفلسطينية 17

مراقب الدولة الإسرائيلية: بسبب الخلاف بين وزير الدفاع ووزير الداخلية، إسرائيل ليست مستعدة بالشكل المطلوب لإجلاء السكان في حال نشوب حرب في الشمال 18

استطلاع "معاريف": في حال قيام قائمة لحزب يميني جديد، يكون في رئاسته كلٌّ من ليبرمان وبينت ويوسي كوهين وأييلت شاكيد وجدعون ساعر، بخوض الانتخابات، فستحصل على 27 مقعداً وتحتل مكانة الحزب الأول 19

متوفرة على موقع المؤسسة:

https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

بني موريس – مؤرخ، ومن أهم مؤلفاته "نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"
"هآرتس"، 2024/6/27

إنها اللحظة الحاسمة في مواجهة طهران؛
يتعين على إسرائيل التفكير في استخدام سلاح غير تقليدي

- "فزّاعة"، هكذا وصف الوزير إيتمار بن غفير ردّ إسرائيل على الهجوم الإيراني عليها بالصواريخ في 13 نيسان/أبريل. بعد الهجوم، تحدثت تقارير عن أن إسرائيل دمرت منشأة رادار معزولة وصغيرة، غير بعيدة عن منشأة نتانز، حيث تنتج إيران اليورانيوم المخصّب. للأسف الشديد، بن غفير كان على حق (على الرغم من كونه شخصاً كريهاً وخطِراً).
- لقد تخوفت حكومة إسرائيل، أو بالأحرى نتنياهو، من أن يؤدي القيام بردّ أقوى (وشامل)، مثل الهجوم على منشأة نتانز نفسها، إلى ردّ أكبر من إيران، كإطلاق كثيف لصواريخ حزب الله، أو صواريخ من إيران نفسها، ضد مدن إسرائيل ومنشآت تحتية مهمة.
- في يوم من الأيام، سيكون من الممكن الاطلاع على محاضر جلسات "كابينيت الحرب" المصغر. حينها، سنعرف ما إذا كان الجنرالات الذين كانوا حاضرين في القاعة، وزير الدفاع غالانت وأيزنكوت وغانتس ورئيس هيئة الأركان هرتسي هليفي، قد اقترحوا توجيه ضربة قوية، وهل أقنع نتنياهو المشاركين في الجلسة بضربة "فزاعة".
- خلال عشر سنوات ونصف السنة، اعتاد نتنياهو تحمُّل هجمات إيران على إسرائيل مباشرةً، أو من خلال أذرعها. والأسوأ من ذلك، وبعيداً عن التصريحات الهجومية، فإن نتنياهو لم يفعل ما كان مطلوباً منه، أي منع إيران من الحصول على قنبلة نووية، على الرغم من إعلان القادة الإيرانيين، ليلاً ونهاراً، نيتهم تدمير إسرائيل. هل امتناع إسرائيل من القيام

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

بذلك خلال الفترة 2010–2012، ولاحقاً، ناجم عن ضُعف قدراتها؟ أم أن هذا الشخص الخبيث لديه دوافع أُخرى؟ لا يمكن معرفة ذلك.

- في أي حال، حانت لحظة الحقيقة الآن، والمطلوب اتخاذ قرار. لحظة الحقيقة هي أن مجموعة من الأخبار تتحدث عن أن إيران على وشك الوصول إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة 90٪، وراكمت ما يكفي من المواد لإنتاج مخزون من القنابل. هجمات إيران وأذرعها وحلفائها: "حماس"؛ الحوثيون؛ حزب الله؛ الميليشيات المحلية في سورية والعراق، على إسرائيل منذ 8 أشهر، تشكل سبباً كافياً لكي نمحو قدراتها الاستراتيجية التي تتضمن قدرات باليستية عن وجه الأرض. سيتفهم العالم مثل هذا الهجوم، ولا يهمّ ما ستقوله الأمم المتحدة. إن بقاء إسرائيل هو أكثر أهميةً، بالنسبة إلى سكان هذا البلد، من التنديد الدولي، وحتى من العقوبات، إذا فُرضت.
- ما من وقت أفضل من الآن لتوجيه ضربة استراتيجية ضد إيران، بفضل ميزان القوى غير المتكافىء بينها وبين إسرائيل. تتفوق إسرائيل على إيران بصورة كبيرة، بفضل طائرات الشبح أف – 35، وطائرات أف – 15 (بينما لدى إيران مخزون من الطائرات القديمة والمنخفضة النوعية)، وكذلك تتفوق عليها في قدراتها على اعتراض الطائرات والصواريخ. بعد عدة سنوات، يمكن أن يتبدد هذا التفوق الإسرائيلي.
- كما لدى إسرائيل ميزة أُخرى مهمة جداً: امتلاكها السلاح النووي (استناداً إلى مصادر أجنبية)، بينما لا تزال إيران تتطلع إلى الحصول على مثل هذا السلاح حالياً. طبعاً، إيران تأخذ في حسابها عدم التكافؤ هذا عندما تفكر في ضربة، رداً على هجوم إسرائيلي على منشآتها النووية وبناها التحتية.
- هل في إمكان إسرائيل تدمير، أو على الأقل أن تضرب بشدة، بواسطة سلاح تقليدي، البنى التحتية لإنتاج الصواريخ والمسيّرات والقذائف الإيرانية والمنشآت النووية الموزعة على مساحة واسعة جداً، والبعض منها موجود تحت الأرض؟ لا أعرف، ومن المحتمل أن الجنود الإسرائيليين لا يعرفون أيضاً. لكن تدمير البرنامج النووي الإيراني هو واجب وجودي. إذا حصلت إيران على سلاح نووي، والقدرة على إطلاقه على إسرائيل، فمعنى هذا ضياع المشروع الصهيوني.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- يمكن أن تستخدم إيران هذا السلاح، وتأمل بالنجاة من ضربة إسرائيلية بمساعدة الله. وحتى إذا لم تستخدم السلاح النووي، فإن امتلاكها مثل هذا السلاح، فضلاً عن نيتها المعلنة تدمير دولة إسرائيل، سيؤديان إلى هرب كل مستثمر محتمل، وسيدفعان بكثيرين من أبناء هذا البلد الطيبين إلى الهرب من البلد. بهذه الطريقة، ستتلاشى إسرائيل على وقع ضربات متكررة، يقوم بها الإيرانيون ضدنا، على غرار 7 أكتوبر. وإزاء مشهد ضُعف الدولة اليهودية، ستشارك في هذه الهجمات تنظيمات أُخرى، وربما دول سنّية مجاورة، وليس من المؤكد أن يهب لمساعدتنا زعماء أوروبا والولايات المتحدة، وقريباً، ربما ترامب.
- كل هذا يطرح الاحتمال الأسوأ، ربما الأسوأ من أيّ شيء آخر: لا تستطيع إسرائيل بقدراتها التقليدية القضاء على البرنامج النووي الإيراني، لذلك، يتعين عليها استخدام قدراتها غير التقليدية من أجل هذا الهدف. ومرة أُخرى، ستستنفر وسائل الإعلام الدولية والجامعات وزعماء العالم، لكن هناك العديد من الناس الذين سيتفهموننا ويدعموننا. لقد وصلنا إلى ساعة القرار، وعلى زعمائنا أن يقرروا ويعملوا، وإلاّ، الله يستر.

<u>تامير هايمن – الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والرئيس الحالي لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)</u>
"مباط عال" العدد 1873، 2024/6/27

هزيمة حزب الله خطوة يجب على إسرائيل تحقيقها في ظل شروط تضمن النصر

- من أجل حسم موقفنا بشأن الرد على التحديات التي يمثلها حزب الله، وبشأن كيفية إعادة الأمن إلى الحدود الشمالية، يجب علينا أولاً، فهم السياقَين الخارجي والداخلي لعملية اتخاذ القرار، إلى جانب فهم التحديات التي تعترض دولة إسرائيل. من هذا المنطلق، علينا أولاً، التدقيق في العبر المستقاة من الحرب التي يخوضها الجيش في قطاع غزة حتى الآن، وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود في الشمال، من أجل تحقيق أقصى الإنجازات

بأقل الأثمان، وبأقصر وقت ممكن.

- **في السياق الخارجي**: باتت مكانة إسرائيل كقوة إقليمية، موضع شك، كما بدأت صورتها كدولة قوية عسكرياً، وذات قدرات إبداعية وتفكيرية، تتقوّض، وأخذت السردية المعادية للسامية، التي تقول إن إسرائيل مدعومة من "اليهودية العالمية"، تتصاعد بصورة غير مسبوقة. فضلاً عن أن إسرائيل مهددة بعزلة عالمية واسعة النطاق. في حين تُنقذ إيران ومحورها، حركة "حماس" من الإبادة، بواسطة الضغط العسكري على الحدود الشمالية. أمّا الدعم الأميركي الذي وصل خلال الحرب إلى ذروته، تكتيكياً، فهو غير ملموس من الزاوية السياسية، والذين يراقبون الموقف الأميركي (وضمنهم إيران وبعض الدول في الشرق الأوسط) يفسّرون هذا الموقف بأنه تعبير عن تصدّعات آخذة في الاتساع في العلاقات الوثيقة التي تربط واشنطن بالقدس.
- **في السياق الداخلي**: تبرز في إسرائيل نفسها علامات مثيرة للقلق بشأن وجود أزمة قيادة واضحة: هناك انتقادات داخل القوات النظامية لهيئة الأركان، وتعاني منظومة الاحتياط وأوساط عائلات جنود هذه المنظومة وأرباب عملهم إنهاكاً متفاقماً، والحكومة الراهنة غير قادرة على اكتساب ثقة جميع أطراف المجتمع الإسرائيلي. هذه القضايا مهمة في جميع الأوقات، لكنها ستكون مصيرية في حال نشوب حرب شاملة في الشمال. هذه الأوضاع المعقدة، تضاف إليها الحاجة إلى عودة سكان الشمال إلى منازلهم بأسرع وقت ممكن، في ظل ضمان الأمن والشعور بالأمان والثقة بالمنظومة الأمنية، هي مهمات معقدة وصعبة التنفيذ، وخصوصاً بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر والحرب في الجنوب. لقد تآكلت الثقة بالأجهزة الاستخباراتية وقدرتنا على الردع، كما أن الثقة بالقدرات الدفاعية للجيش الإسرائيلي صارت محدودة، والشعور السائد هنا هو بأن قدرة إسرائيل على الردع تجاه الخارج تتآكل أيضاً.
- بناءً عليه، وقبل الانطلاق نحو حرب في لبنان، علينا التدقيق في التحديات، وإسقاطاتها، والعبر التي يجب تطبيقها، لدى قيامنا بصوغ استجابتنا للتحديات المذكورة أعلاه.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

العزلة والخشية من غياب الدعم الأميركي

- **التحدي:** على الساحة الدولية، حالياً، ينظر العالم إلى إسرائيل بالنظرة نفسها التي ينظر بها تجاه روسيا، إذ يعتبر كلا البلدين الطرف العدواني والعنيف، في حين يُنظر إلى كلّ من أوكرانيا والفلسطينيين على أنهما الجانب الضعيف والمعرّض للهجوم. وحقيقة أن إسرائيل، مثل أوكرانيا، هي التي تعرضت للهجوم، لا تساعد في دحض سردية "أخوّة المقهورين". لقد تعرضت إسرائيل لانتقادات حادة، حتى في صفوف مؤيديها، بسبب ما اعتُبر رداً عسكرياً مفرطاً، من حيث النطاق والشدة، على هجوم حركة "حماس"، مع تصاعُد الدعوات إلى وقف الحرب.
- **المغزى:** تستند إسرائيل إلى سلاسل توريد عالمية من أجل دعم اقتصادها ومجهودها الحربي. إن تشويش عمل هذه السلاسل قد يؤثر سلباً في قدرتها على الحفاظ على قدرات ناجعة على هذين المستويَين. وبناءً عليه، هناك حاجة ماسة إلى ضمانات بشأن استقرار سلاسل التوريد هذه، الضرورية للقتال والحفاظ على الاقتصاد – وأيضاً في أثناء شن حرب على لبنان. إن أهم الدول الضامنة للأمر هي الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل قادرة على شن حرب محدودة النطاق في لبنان من دون توفُّر هذا الشرط، لكن إذا اتسعت الحرب وطالت، فإن مثل هذا الشرط سيكون ضرورياً، ولذا، علينا ضمان توفُّره بصورة مسبقة.

"الإنهاك الاستراتيجي الناجم عن الحرب"

- **التحدي:** إسرائيل مطالَبة ببذل جهد إضافي يضمن تقدُّمها بصورة سريعة في نهاية السباق الحربي. لقد تم التخطيط لحرب "السيوف الحديدية" منذ البداية كحرب طويلة الأمد، وهذا يتناقض مع العقيدة الأمنية الإسرائيلية، التي تعتبر تقصير أمد القتال أحد أهم مبادئها الرئيسية، تاريخياً. مثل هذا المبدأ لم يكن نصب أعين الذين خططوا للحرب الراهنة، إذ اعتُبرت الحرب الطويلة الأمد الطريقة الوحيدة الضامنة لجَسر الهوة بين أهداف الحرب الطموحة، من جهة، وبين قيود القوة وقدرة أداء الجيش الإسرائيلي من جهة أُخرى.
- بعكس الولايات المتحدة التي تمكنت من هزيمة "داعش"، عبر حرب طويلة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الأمد، فإن إسرائيل ليست قوة عالمية ذات جيش مهني نظامي هائل الحجم: إسرائيل دولة صغيرة تستند قواتها العسكرية إلى عناصر الاحتياط، وفي الوقت نفسه، يشكل هؤلاء مكوّناً مهماً من مكونات اقتصادها. إن الحرب على لبنان تتطلب تجنيد قوات كبيرة من الاحتياط، وإذا طالت مدتها، فيُتوقع تضرُّر الاقتصاد الإسرائيلي بصورة جسيمة، كما أن الدعم الداخلي لمن يخدمون في الاحتياط قد يضعف، بل قد ينكسر، ويجد الجيش نفسه أمام أزمة خطِرة.

- **المغزى:** يجب تقصير أمد الحرب. والتخطيط للحرب في الشمال يجب أن يشمل تقصير مدة القتال، وأن يكون هذا الأمر مبدأً أساسياً، عبر إحدى الطريقتين: إمّا استخدام الحد الأقصى من القوة في أقصر وقت ممكن، وبصورة مباغتة في بداية الحرب، وإمّا تحديد أهداف شديدة التواضع للحرب. من الناحية العسكرية، يُعتبر الخيار الأول مفضلاً أكثر. ومن الناحية السياسية، في ظل الظروف الراهنة، يبدو أن الخيار الثاني مفضل أكثر.
- ومع ذلك، لكل خيار مساوئ واضحة: فمن غير الممكن التحكم في مسألة اتساع حرب يُراد لها أن تكون محدودة، كما أن انتهاء الحرب سيترافق مع الشعور بالمرارة وتفويت الفرص، وسيقوض كل ما هو جيد في الجيش والمستوى السياسي والشعب، كما يمكننا أن نلاحظ ذلك من خلال الشعور الذي ساد بعد حرب لبنان الثانية. في المقابل، إن استخدام الحد الأقصى من القوة في بداية القتال، ووضع أهداف طموحة، قد يؤديان إلى سقوط عدد أكبر من المدنيين غير الضالعين في الحرب، وأضرار هائلة في لبنان. هناك شكوك فيما إذا كانت إسرائيل تملك الشرعية والدعم الدوليَّين اللازمَين لكي تختار هذا الخيار.

حسم المعركة على جبهتين، بالتزامن

- **التحدي:** بحسب المفهوم العملياتي للجيش، على الجيش حماية إسرائيل على جميع الجبهات بشكل متزامن، لكن عليه هزيمة أعدائه بالتدريج. إن إدارة الحروب الهادفة إلى الحسم على جبهتين متزامنتَين غير مرغوب فيها، لأن ذلك سيتطلب تقسيم القوة وتوزيع الجهد. وفي ظل استمرار القتال

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مع حركة "حماس"، يبدو أن الجيش سيكون مطالباً بالعمل في الشمال، قبل حسم المعركة في القطاع. مثل هذه الحالة قد يؤدي إلى انعدام القدرة على الحسم على الجبهتين، وقد يؤدي إلى حرب استنزاف طويلة الأمد على الجبهتين معاً.

- **المغزى:** من أجل التركيز على الحسم في جبهة ما، يجب وقف القتال على الجبهة الأُخرى، وذلك عبر طريقة من اثنتين:

1. زيادة حدّة القتال، سعياً لتحقيق الحسم في قطاع غزة، على سبيل المثال، من خلال حشد احتياطات إضافية، وتجديد السيطرة على القطاع، وفرض حكومة عسكرية في الميدان، تضمن "تركيع" حركة "حماس".
2. وقف الحرب في قطاع غزة، وتعريف الإنجاز المتحقق حتى الآن باعتباره: القضاء على خطر الغزو الواسع النطاق في اتجاه البلدات الإسرائيلية في الجنوب، واعتبار هذا الإنجاز كافياً، في موازاة الدفع في اتجاه صفقة تضمن إطلاق سراح المخطوفين لدى حركة "حماس".

- إذا لم تكن الحكومة الإسرائيلية قادرة على اختيار أحد هذين الخيارين، فإن مغزى ذلك هو عدم اتخاذ قرار خوض حرب حاسمة في الجبهة الشمالية. في ظل هذه المعطيات، إن استمرار الوضع القائم، المتمثل في حرب استنزاف، تحت عتبة الحرب الشاملة في مواجهة حزب الله، هو الخيار الأقل سوءاً من ناحية إسرائيل.

العبر المستفادة

تعريف الحالة المقبولة لإنهاء القتال، ومنظومة وقف الحرب:

- أولاً: لا بد من الإشارة إلى ما هو واضح أساساً: تُخاض الحرب في مسارَين متوازيَين: سياسي وعسكري. لقد دار نقاش في بداية حرب قطاع غزة يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن الوضع الذي يجب التوصل إليه وإنهاء الحرب، قبل بدء المناورة البرية، لكن الشعور بأن هذا النقاش مبكر جداً كان سائداً في أوساط الجمهور الإسرائيلي. أمّا عملياً (حتى الآن، لم يتم الحسم بشأن آلية إنهاء القتال)، فيبدو أن المستوى السياسي قرر عدم الحسم أيضاً، والأوامر هي القضاء على قدرات حركة "حماس" العسكرية

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

والسلطوية، وبعد ذلك فقط، يتم الحسم في مسألة إنهاء الحرب.

- اليوم، يدرك كثيرون أن هذا كان أكبر خطأ في إدارة الحرب: لقد فوتت إسرائيل ذروة نجاح عملها العسكري (احتلال مدينة غزة)، ولم تحوّله إلى إنجاز سياسي، أمّا الآن، فأصبحت أوراق الضغط العسكرية التي نملكها أضعف من أن نحاول تحويلها إلى إنجاز سياسي.
- استناداً إلى ما سبق، قبل شنّ حرب شاملة على حزب الله، علينا تحديد كيفية انتهاء هذه الحرب، بمعنى: ما الذي سيدفع بحزب الله إلى الموافقة على قرار وقف إطلاق النار؟ وفي ظل أيّ شروط؟ وما هو الوضع العسكري الذي سيجبر الحزب على القيام بذلك؟ ومَن هم الحلفاء الدوليون الذين سيساعدون إسرائيل على التوصل إلى إنهاء الحرب؟ في هذا الإطار، ليس من الواضح ما إذا كان سينجح شنّ حرب واسعة النطاق في لبنان في التوصل إلى شروط أفضل لوقف إطلاق النار، والتي اقترحها كلٌّ من فرنسا والولايات المتحدة، والتي تشمل وقف النشاطات العسكرية من الجانبين، وانسحاب قوات حزب الله إلى مسافة عشرة كيلومترات عن الحدود، وتجديد المفاوضات بين إسرائيل وحزب الله لترسيم الحدود بين البلدين.

اتخاذ قرار مسبق بشأن خطة شاملة للحرب:

- بعكس ما يجري الآن في قطاع غزة، لا يجب الاكتفاء بالتخطيط للمرحلة الأولى من الحرب في لبنان فقط، واعتبار نتائج هذه المرحلة منطلقاً نحو سيناريوهات مختلفة. إن مثل هذا التخطيط قد يؤدي إلى إطالة أمد الحرب بصورة كبيرة، من دون أن يكون هناك فكرة ناظمة وشاملة بشأن إنهائها، ومن دون ضمان الحسم فيها. يجب التوافق على خطة حربية كاملة، وتطبيقها بصورة تضمن المرونة، بناءً على السيناريوهات الميدانية المختلفة.

القيادة والوحدة هما مفتاحا النجاح:

- بعد إخفاق السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، كان التعافي الذي أظهره قادة الجيش الإسرائيلي في الشهر الأول من الحرب ملهماً: لقد خلق اصطفافاً شعبياً واسعاً، وأسّس لدعم شعبي كامل لرئيس الأركان وهيئته. وأدى تأليف حكومة الطوارئ وتشكيل مجلس الحرب إلى زيادة ثقة الجمهور

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الإسرائيلي بقيادته السياسية. كما كانت الوحدة الوطنية، التي سادت في الأيام الأولى من الحرب، مهمة أيضاً في مواجهة أعداء إسرائيل، الذين رأوا في الانقسامات الاجتماعية والسياسية، والتي اتسع نطاقها خلال سنة 2023، نقطة ضُعف مركزية لإسرائيل، كمجتمع، وكدولة.

- اليوم، تبدو هذه الإنجازات كسراب من الماضي البعيد: فالقيادة العسكرية تعيش أزمة، كما أن كتلة "المعسكر الرسمي" انسحبت من الائتلاف الحكومي، وانتهى وجود مجلس الحرب، وباتت الثقة الشعبية بالمستوى السياسي متدنية، والاحتجاجات ضد الحكومة تتصاعد، وثقة الشعب بالجيش تتراجع أيضاً. وهناك شك فيما إذا كان شنّ حرب على لبنان سيشفي جميع هذه الجروح. وبناءً عليه، هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات في القيادتين العسكرية والسياسية، بهدف تعزيز شرعية الحكومة الإسرائيلية والجيش للإقدام على مثل هذه الخطوة المليئة بالتحديات، قبل شنّ الحرب. وهناك شك فيما إذا كان من الممكن تحقيق مثل هذا الهدف في المرحلة الراهنة، إلا إن الاعتراف بأهمية تجديد الصفوف القيادية هو شرط أساسي لتحقيق النصر.

الخلاصة:

- على الرغم من الفوائد الهائلة المتوقعة لإزالة تهديد حزب الله بواسطة حرب حاسمة وواسعة النطاق، فإن هذه الحرب سيكون لها آثار وخيمة، وستُدار في ظل قيود كبيرة. صحيح أن لا شيء سوى إزالة تهديد حزب الله سيعيد الأمن بشكل كامل إلى بلدات الحدود الشمالية، ويحسّن مكانة إسرائيل الاستراتيجية، لكن مثل هذا الخيار يجب أن يُدرس بعناية. فالفشل في الحرب سيؤدي إلى تدهور حالة إسرائيل إلى الأسوأ. ولذا، فإن توقيت الحرب أقلّ أهمية من الإنجازات الكامنة فيها، وينبغي شنّ الحرب فقط في ظل ظروف تضمن النصر.
- قد تجد إسرائيل نفسها في وضع إشكالي وأكثر تعقيداً من الوضع الحالي، إذا لم تطبّق الدروس المستفادة من حرب قطاع غزة، وإذا لم تتغلب على التحديات التي شكلتها هذه الحرب: إذ إن الردع الإسرائيلي سيتعرض

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

للتآكل بصورة أخطر، كما سيتضرر اقتصاد إسرائيل بصورة كبيرة. ستصبح إسرائيل دولة يجب الابتعاد عنها، وعزلها، وإقصاؤها، في نظر العالم الغربي، والعلاقات الحساسة مع دول السلام والتطبيع العربية ستواصل التدهور. ولذا، المطلوب صبر استراتيجي. سيأتي دور حزب الله يوماً، لكن ليس اليوم. ينبغي لإسرائيل خوض حربها ضد حزب الله، فقط حين تتعافى من دوار الإخفاقات المتلاحقة، وبعد أن يتم استبدال القيادات الأمنية والسياسية بقيادات أُخرى مستقرة، وبعد تحسُّن مكانة إسرائيل الإقليمية والدولية.

- إن دولة إسرائيل مطالَبة اليوم بالجمع بين الصبر الشرق الأوسطي، والتخطيط الغربي الدقيق، قبل أن تشنّ حربها الحاسمة ضد منظمة حزب الله "الإرهابية" في لبنان.

<u>ألوف بن – رئيس تحرير "هآرتس"</u>
"هآرتس"، 2024/6/28

تجنيد الحريديم ولغم سموتريتش

- أعضاء "حكومة اليمين بالكامل" زرعوا في داخلها آلية تدمير ذاتي: التناوب بين "الصهيونية الدينية" وحزب "شاس" في منتصف الولاية. فمن المفترض أن يغادر بتسلئيل سموتريتش وزارة المال بعد نصف عام، وأن ينتقل إلى وزارة الداخلية. وبحسب الاتفاقات الائتلافية، سيحلّ محله موشيه أربيل، أو أريئيل بوسو، لكن من الواضح أنه إذا جرت عملية التناوب، فإن المسيطِر الفعلي على وزارة المال سيكون آرييه درعي، الذي يُحظَر تعيينه وزيراً. وبدلاً من العنصري من شبان التلال [سموتريتش]، سنحصل على درعي مقنعاً.
- إذا افترضنا أن هذه الحكومة ستصمد حتى يحين موعد الدورة الشتوية للكنيست، فإن سموتريتش سيواجه معضلة. إذا غادر وزارة المال كما تعهّد، فسيخسر أغلبية قوته ونفوذه. صحيح أنه يستطيع دعم المستوطنين

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

والتنكيل بالعرب من خلال وزارة الداخلية، لكن هذا ليس سوى جائزة ترضية، مقارنةً بمطبعة الأموال الهائلة في وزارة المال. وإذا رفض عملية التناوب، فستسقط الحكومة، وسيُتّهم سموتريتش بأنه هو الذي دمّر انقلاب اليمين، لكنه سيستمر في تولّي منصبه كوزير للمال في الحكومة الانتقالية، ويتخلص من خطر استبداله، أو إقالته، ومع ميزانيات كبيرة لتوزيعها في حملته الانتخابية.

- هذه الاعتبارات كانت معروفة لدى الائتلاف، قبل بدء هذه الحكومة المريعة عملها، وقبل محاولة الانقلاب الدستوري، و"مذبحة" 7 أكتوبر، والحرب التي لم تنتهِ منذ ذلك الوقت. لقد فضّل نتنياهو وشركاؤه السير إلى الأمام وجرجرة المشكلة معهم. الارتباط الأيديولوجي والصراع المشترك ضد "النخب"، جعلا كتل الائتلاف أكثر التصاقاً، وازداد هذا الالتصاق بسبب المسؤولية المشتركة لهذه الكتل عن الكارثة ورغبتها في تحميل قادة الجيش هذا الملف...
- عندها تعرّض الائتلاف لضربة تجنيد الحريديم. عندما أُلِّفت الحكومة، كانت فرضية العمل هي أن التجنيد مشكلة وهمية. لا يريد الحريديم الخدمة في الجيش، ولم يكن الجيش متحمساً لتجنيدهم، وكل ما كان مطلوباً صوغ قانون يسمح باستمرار الوضع القائم، على الرغم من قرارات المحكمة العليا. لكن القتال المستمر في غزة، وفي الشمال، وآلاف القتلى والمعاقين والجرحى، ومئات الآلاف من الاحتياطيين الذين جرى استدعاؤهم إلى الجبهة، استعداداً لحرب واسعة النطاق ضد حزب الله وإيران، أمور كلها غيّرت سلّم الأولويات العسكرية. اليوم، يريد الجيش الشبان الحريديم بين صفوفه بالزي العسكري والسلاح، وليس في المدارس الدينية.
- هذا الواقع لا يملك نتنياهو جواباً عنه. فهو غير قادر على تبرير التهرب الحريدي من الخدمة في وقت تدور حرب وجودية، كما لا يمكن أن يدّعي أن تعلُّم التوراة أهم من الخدمة القتالية. حتى إنه لا يحاول ذلك. رده على قرار المحكمة العليا، الذي وحّد القضاة الليبراليين والمتدينين حول رفض التسوية التي اقترحها الحريديم، ركّز على الإجراءات. مثلاً، لماذا لم ينتظر القضاة، بينما كنا على وشك سنّ قانون، وبحسب الناطقين بلسان نتنياهو،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إن القضاة يريدون إطاحته. الهدف من هذه الحجج تعبئة المؤيدين له الذين يكرهون النخب والمحكمة العليا. لكن ماذا يمكن أن يقول نتنياهو لطائفة المتدينين [القوميين] الذين يخدمون في الجيش، والذين يقدسّون الخدمة العسكرية، ويُقتل أبناؤهم في الحرب، بينما الحريديم لا يفعلون ذلك؟ إن الحجة القائلة إن الحريديم هم ضمانة بقاء حكومة اليمين، وأن تهرُّبهم من الخدمة ثمن معقول من أجل استمرار الائتلاف هي حجة ضعيفة ومحاولة للتمييز بين دم ودم.

- وكل هذا يشكل فرصة لسموتريتش من أجل رفض المناوبة، والتحصّن في وزارة المال، لا لأسباب سياسية، بل بذريعة الدفاع عن مبدأ تجنيد الجميع. وبذلك يحافظ على قوته، ويرفع لواء أيديولوجيا مقبولة من الجمهور، ويلمّح إلى أنه شريك مستقبلي في حكومة يمين من دون نتنياهو. وهكذا، سينفجر اللغم الذي زُرع لدى تأليف الحكومة، وهذا هو التهديد الكبير لنتنياهو.

<u>يسرائيل هرئيل – محلل سياسي</u>
"هآرتس"، 2024/6/28

الجمهور يريد يميناً جديداً، وحقيقياً

- هناك شعور داخلي لدى وسائل الإعلام بأن الانتخابات تقترب، واستطلاعات الرأي تزداد. وفي استطلاع الرأي الأخير الصادر عن صحيفة "معاريف" مثلاً، تحصل المعارضة على 62 مقعداً، في الوقت الذي لا يحصل ائتلاف نتنياهو إلا على 48 مقعداً. "المعسكر الرسمي" يتصدر مع 23 مقعداً، بينما يحصل حزب "يوجد مستقبل" على 16 مقعداً، وحزب "إسرائيل بيتنا" على 14 مقعداً. وفي استطلاع "القناة 13"، تتسع الفجوة بين غانتس ونتنياهو أكثر – 25 مقعداً في مقابل 21 مقعداً، وهذا ما يتكرر في جميع المحطات التلفزيونية تقريباً.
- هل تعكس هذه النتائج الخلاف الحقيقي في الآراء – يمين ويسار – لدى

الجمهور؟ يبدو واضحاً (وغير مفاجئ) أن الإجابة كلا. ففي استطلاع "القناة 13"، يظهر مؤشر مُقلق: حزب بزعامة أفيغدور ليبرمان مع نفتالي بينت وجدعون ساعر ويوسي كوهين، سيحصل على ما لا يقل عن 34 مقعداً (وبحسب القناة 12، يحصل فقط على 25 مقعداً). ومن المتوقع أن يواجه "المعسكر الرسمي"، بطل استطلاعات الرأي، نزوحاً جماعياً للمقاعد، خسارة 10 مقاعد لمصلحة معسكر ليبرمان – بينت. هذا في الوقت الذي سيخسر لبيد ما بين 4 و6 مقاعد، حتى إن يائير غولان، مخلّص حزبَي "ميرتس" و"العمل"، يخسر مقعداً أو اثنين لمصلحة اليمين الجديد. إذاً، ماذا عن هذا المعسكر الواعد؟

- حتى لو تحقق 75٪ من التوقعات، فإنه يعبّر عن اتجاه واضح – وهو معطى ثابت تقريباً منذ كارثة "أوسلو" (الذي وصل إلى ذروته بعدما حدث منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر): لقد نضج الجمهور الذي تم إقناعه، على الرغم من المخاوف، باختيار طريق التنازلات التي تفضي إلى دولة فلسطينية "مُحبة للسلام"، وتوصلت أغلبيته إلى الاستنتاج الصحيح أن معادلة "الأرض في مقابل السلام" هي معادلة وهمية؛ وأوهمته القيادة السياسية صاحبة الرؤية المسيانية، بأن "الرؤية" أدت إلى كارثة تلو أُخرى – حتى وقعت الكارثة الأكبر والأسوأ. إلاّ إن المسيانيين مستمرون في رؤيتهم، الآن أيضاً، بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر – بعد عشرات الأعوام من أنهار الدم التي سالت بسبب أخطائهم.
- يبدو أن العنوان "الطبيعي" لخائبي الأمل من المسيانية اليسارية، يجب أن يكون "الليكود"، لكن هذا الحزب مع سلسلة القيادة الفاسدة، شخصياً وقيمياً وسياسياً، وبصورة خاصة أيديولوجياً، مثل أريئيل شارون وإيهود أولمرت ونتنياهو، ضلّ الطريق وفقد البوصلة. في غضون ذلك، لا تزال الأحزاب الدينية القومية ملتزمة طريقها، إلاّ أنها فشلت، ولم تبدّل قياداتها. لا يوجد قائد حقيقي يستحق الدعم هناك، ولم يبرز أيّ قائد من أوساطها. هذا هو أحد التفسيرات للفرص الكثيرة التي يمكن أن يمنحها هؤلاء لليبرمان، أو بينت، أو ساعر، أو كوهين.
- هؤلاء الأربعة ليسوا من دون عيوب – لدى ليبرمان عيوب أخطر في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

تصرفاته الشخصية والعامة. الجمهور يعرف هذه الحقيقة جيداً، ومستعد لمسامحتهم بشرط أن يتغلبوا على نزواتهم، وأن يقوموا بخطوة شجاعة وقيادية ذات رؤية، تُخرج الدولة من الطريق المسدود التي قادها نتنياهو إليها. سيكون هناك شكوك بشأنهم من اليسار واليمين – لكنهم غير مقيّدين بالقيود التي تعيق أغلبية منافسيهم، ولذلك، يمكن أن ينجحوا في قيادة مسار قادر على تأليف حكومة وحدة وطنية (وضمنها الليكود، من دون نتنياهو رئيساً للحكومة)، ويتضمن هذا المسار كافة مركّبات المعسكر الصهيوني.

- إن أردتم فقط، "فهذا كله ليس أمنية، أو حلماً، بل هو حقيقي كضوء الشمس في ساعات الظهيرة".

أخبار وتصريحات

[مقتل جندي إسرائيلي وإصابة 16 جندياً آخر في انفجار قنابل زُرعت على جوانب الطريق في مخيم جنين]

"معاريف"، 2024/6/28

قال بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن جندياً إسرائيلياً قُتل، وأصيب 16 جندياً آخر بجروح في انفجار قنابل زُرعت على جوانب الطريق في مخيم جنين فجر أمس (الخميس).

وأضاف البيان أن الجيش الإسرائيلي نفّذ مداهمة ليلية في جنين بهدف اعتقال، أو قتل، أعضاء من شبكة تابعة لحركة "حماس" في المدينة، وفي مخيم اللاجئين المجاور. وقالت مصادر عسكرية رفيعة المستوى إن المداهمة كانت جزءاً من سلسلة طويلة من عمليات "مكافحة الإرهاب" في المنطقة.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ووفقاً لتحقيق أولي للجيش، انفجرت قنبلة زُرعت تحت طريق في ناقلة جند مدرعة استخدمتها قوة طبية خلال العملية في مخيم جنين، وأدى الانفجار إلى إصابة الجنود داخل المدرعة بجروح طفيفة. ومع وصول قوات إضافية إلى مكان الحادث وقيامها بالعمل على إخلاء الجنود الجرحى، انفجرت قنبلة أُخرى، الأمر الذي أدى إلى مقتل الجندي وإصابة مزيد من الجنود.

وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية مسؤوليتها عن الهجوم.

وفي المجموع، أصيب 16 جندياً إسرائيلياً بجروح، أحدهم بجروح خطِرة، وخمسة بجروح متوسطة، والباقون بجروح طفيفة. وكان الجندي القتيل والمصابون بجروح خطِرة، جميعهم، خارج مركبتهم المدرعة، عندما انفجرت العبوة الناسفة الثانية، وفقاً للتحقيق الأولي للجيش. وتمكنت ناقلة الجند المدرعة، إلى حد كبير، من حماية الجنود الموجودين بداخلها من الهجوم الأولي، ولم تلحق بهم سوى إصابات طفيفة نتيجة الانفجار واستنشاق الدخان.

وعُلم أيضاً أنه قبل أن تسير ناقلة الجند المدرعة على طول الطريق الذي وقع فيه الهجوم، قامت جرافة عسكرية من طراز D9 وحفارة بجرف الطريق للكشف عن أيّ عبوات ناسفة محتملة. ومع ذلك، لم يتم اكتشاف العبوات الناسفة الكبيرة بواسطة الجرافة، أو الحفارة، ويعتقد الجيش أن القنابل زُرعت في الأرض على عمق أكبر من المعتاد، نحو متر ونصف المتر تحت الأرض، وعادةً، يتم زرع مثل هذه المتفجرات على عمق عشرات من السنتيمترات تحت الطرق.

ويحقق الجيش في كيفية تفعيل القنابل سلكياً، أو لاسلكياً. وأشارت النتائج التي تم العثور عليها في مكان الحادث إلى أنه كان من الممكن استخدام الطريقتين. كما أن الجيش يحقق في كيفية اكتشاف مثل هذه العبوات الناسفة بشكل أفضل وكيفية انتشال الجنود الجرحى من مثل هذه الحوادث بطريقة أكثر أماناً.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[″الكابينيت″ يصادق على تشريع 5 بؤر استيطانية عشوائية في الضفة، وعلى الدفع قدماً بمخططات بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات، وعلى سلسلة من الإجراءات العقابية ضد السلطة الفلسطينية]

″يديعوت أحرونوت″، 2024/6/28

صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية الأمنية [الكابينيت]، مساء أمس (الخميس)، على تشريع 5 بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية، وعلى الدفع قدماً بمخططات لبناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات الضفة، بالإضافة إلى سلسلة من الإجراءات العقابية التي تستهدف السلطة الفلسطينية، وذلك رداً على الحراك الدبلوماسي الذي تقوده هذه السلطة ضد إسرائيل في المؤسسات الدولية.

وقال وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش [رئيس حزب ″الصهيونية الدينية″] في بيان صادر عنه، بعد اجتماع ″الكابينيت″، إن هذه القرارات تأتي في أعقاب النشاط الذي تقوم به السلطة الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية في الأمم المتحدة، ومذكرات الاعتقال ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين، والضغط الذي تمارسه من أجل الاعتراف الأحادي الجانب بالدولة الفلسطينية من جانب مختلف الدول في العالم.

والبؤر الاستيطانية الخمس التي صادق ″الكابينيت″ على تشريعها هي: ″أفيتار″ في منطقة نابلس، و″سديه إفرايم″ و″غفعات أساف″ في منطقة رام الله، و″حالتس″ في المنطقة الواقعة بين الخليل وبيت لحم، بالإضافة إلى بؤرة ″أدوريم″ في منطقة الخليل.

ويشمل قرار ″الكابينيت″ إجراءات انتقامية من السلطة الفلسطينية بسبب حراكها الدبلوماسي ضد إسرائيل.

وأكد سموتريتش أن هذه الإجراءات تشمل الحد من حرية الحركة لمسؤولي السلطة في الضفة الغربية، والامتناع من إصدار تصاريح دخول لهم، بالإضافة إلى فرض إجراءات عقابية على الدول التي قررت، مؤخراً، الاعتراف بدولة فلسطين.

ورحب قادة المستوطنين بقرار "الكابينيت".

وجاء في بيان صادر عن رئيس مجلس شومرون الإقليمي، يوسي داغان، أن الاعتراف بالبؤر الاستيطانية هو قرار صهيوني بامتياز ورسالة انتصار قوية. وشكر رئيسا المجلس الإقليمي "غوش عتصيون" يارون روزنتال، والمجلس الإقليمي "بنيامين" ورئيس مجلس "ييشع" [مجلس المستوطنات] يسرائيل غانتس، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير المال سموتريتش على هذه الإجراءات.

[مراقب الدولة الإسرائيلية: بسبب الخلاف بين وزير الدفاع ووزير الداخلية، إسرائيل ليست مستعدة بالشكل المطلوب لإجلاء السكان في حال نشوب حرب في الشمال]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/6/28

حذّر مراقب الدولة الإسرائيلية متنياهو أنغلمان من أنه بسبب الخلاف بين وزير الدفاع يوآف غالانت، ووزير الداخلية موشيه أربيل، فإن إسرائيل ليست مستعدة بالشكل المطلوب لإجلاء السكان في حال نشوب حرب في الشمال.

وجاء تحذير مراقب الدولة هذا في سياق رسالة رسمية بعث بها إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أمس (الخميس)، وشدّد خلالها على أنه لا يوجد مجال لحالة عدم التوافق التي استمرت فترة طويلة بين الوزارات الحكومية، وعلى الحاجة إلى نشاط حكومي موحد ومنظم.

وأوضح أنغلمان أنه في إطار المراجعة الرقابية التي قام بها مكتبه في مختلف جوانب الحرب، تم فحص طريقة إجلاء السكان المدنيين ونقلهم إلى الفنادق. وقال إن النتائج تشير إلى أن وزارة الداخلية، بما في ذلك السلطة المكلفة إجلاء وإغاثة

الضحايا، لم تتحمل مسؤوليتها عن إدارة عملية استيعاب النازحين من الجنوب والشمال. وأضاف أنه بحسب موقف وزارة الداخلية، فإن مسؤوليتها تقتصر على حالة الإجلاء إلى المدارس، وفق قرار الحكومة، وليس لمعالجة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم، أو نقلهم، إلى أي مكان آخر، بما في ذلك الفنادق. وفي المقابل، فإن موقف وزارة الدفاع هو أن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن الاهتمام بالمواطنين وتقديم الخدمات، سواء عندما يتم إجلاؤهم بشكل استباقي من طرف الدولة، أو عندما يتم إجلاؤهم بشكل مستقل. واعتبر أن هذه المواقف المتناقضة أدت إلى خلاف بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وشبكة الطوارئ الوطنية لم يُحسم بعد، كما أن نتيجة هذا الخلاف هي، أولاً وقبل أي شيء، عدم تفعيل الهيئة المكلفة إجلاء وإغاثة الضحايا.

وأشار أنغلمان إلى أنه على الرغم من وجود احتمال لتوسيع الحرب إلى منطقة الشمال، وفي ظل الحاجة خلالها إلى إجلاء السكان على نطاق واسع للغاية، فإن الخلاف بين وزارتَي الداخلية والدفاع لا يزال قائماً.

[استطلاع "معاريف": في حال قيام قائمة لحزب يميني جديد، يكون في رئاسته كلٌّ من ليبرمان وبينت ويوسي كوهين وأييلت شاكيد وجدعون ساعر، بخوض الانتخابات، فستحصل على 27 مقعداً وتحتل مكانة الحزب الأول]

"معاريف"، 2024/6/28

أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجرته صحيفة "معاريف"، أمس (الخميس)، أنه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن، وقيام قائمة لحزب يميني جديد، يترأسه كلٌّ من أفيغدور ليبرمان [رئيس "إسرائيل بيتنا"]، ورئيس الحكومة الإسرائيلية السابق نفتالي بينت، والرئيس السابق لجهاز الموساد يوسي كوهين، ووزيرة العدل السابقة أييلت شاكيد، وجدعون ساعر [رئيس "اليمين الرسمي"]، بخوض هذه الانتخابات، فستحصل على 27 مقعداً، وتحتل مكانة الحزب الأول.

وستحصل قوائم معسكر الأحزاب المؤيدة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على 44 مقعداً (أقل بأربعة مقاعد من عدد المقاعد التي حصلت عليها في استطلاع الأسبوع الماضي)، في حين أن قوائم معسكر الأحزاب المناوئة له ستحصل على 66 مقعداً (أكثر بأربعة مقاعد من عدد المقاعد التي حصلت عليها في استطلاع الأسبوع الماضي). ويحصل كلٌّ من قائمة التحالف بين حداش [الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة] وتعل [الحركة العربية للتغيير]، وقائمة راعام [القائمة العربية الموحدة] على 5 مقاعد، ولن تتمكن قائمة بلد [التجمع الوطني الديمقراطي] من تجاوز نسبة الحسم (3.25٪).

ووفقاً للاستطلاع، ستحصل قائمة حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على 19 مقعداً، وتحصل قائمة "المعسكر الرسمي" برئاسة الوزير السابق في "كابينيت الحرب" بني غانتس على 17 مقعداً، وتحصل قائمة "يوجد مستقبل" برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد على 13 مقعداً.

ولن تتمكن قائمة حزب "الصهيونية الدينية" برئاسة الوزير بتسلئيل سموتريتش من تجاوز نسبة الحسم، في حين تحصل قائمة "عوتسما يهوديت" ["قوة يهودية"] برئاسة الوزير إيتمار بن غفير على 8 مقاعد، وتحصل قائمة حزب شاس لليهود الحريديم [المتشددون دينياً] الشرقيين على 10 مقاعد، وتحصل قائمة حزب يهدوت هتوراه الحريدي على 7 مقاعد، وتحصل قائمة العمل على 5 مقاعد، وتحصل قائمة ميرتس على 4 مقاعد.

وقال 44٪ من المستطلعين إن رئيس "المعسكر الرسمي" بني غانتس هو الأنسب لتولّي منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في حين قال 38٪ منهم إن رئيس الحكومة بنيامين

نتنياهو هو الأنسب.

وقال 48٪ من المستطلعين إن رئيس الحكومة السابق نفتالي بينت هو الأنسب لتولّي منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في حين قال 36٪ منهم إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو الأنسب.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

"حماس": صعود المقاومة الفلسطينية ومحاولات الاحتواء

تأليف: طارق بقعونى؛ شغل سابقاً منصب محلل ذى رتبة عالية للشؤون الفلسطينية/الإسرائيلية واقتصادات النزاع لدى مجموعة الأزمات الدولية فى رام الله. وقد نُشرت مقالاته فى صحف ودوريات. ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية"، كما أنه محرر قسم مراجعات الكتب في *Journal of Palestine Studies*.

تدقيق وتحرير لغوي: نرمين عباس

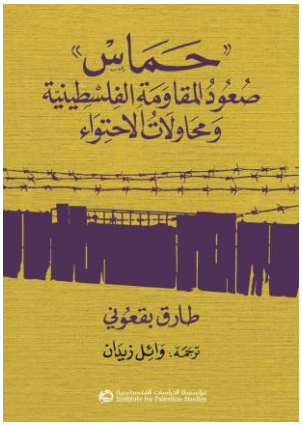

حماس: صعود المقاومة الفلسطينية ومحاولات الاحتواء" كتابٌ يقدم تاريخاً لحركة "حماس" (حركة المقاومة الإسلامية) على امتداد ثلاثين عاماً، ويُسرَد من زاوية الحركة ذاتها منذ بداياتها، كدعوة إلى الكفاح المسلح لتحرير فلسطين التاريخية وصولاً إلى صعودها الديمقراطى إلى الزعامة والحكم السلطوي، ومن ثم إلى احتوائها ومحاولة إخمادها فى قطاع غزة.

يبيّن الكتاب أن الحركة هى حركة تحرير ذات أبعاد معقدة، ولها مطالب يجيزها القانون الدولى؛ مطالب طالما وسمت النضال الفلسطينى من أجل الحق فى تقرير المصير. كما يعالج، وبعمق، الدوافع السياسية التى تحرّك وتُنشط الحركة فى استراتيجيتها، وفى علاقاتها بإسرائيل وبالفصائل الفلسطينية الأُخرى.

ويصمم المؤلف خريطة زمنية لهذا التاريخ الاستثنائى المذهل لـ "حماس" والذى يعتمد على مقابلات جرت مع أعضاء فى الحركة فى قطاع غزة والضفة الغربية وخارج فلسطين، كما يستند إلى معرفة عميقة بأرشيفات الحركة ومنشوراتها.

تشتمل هذه النسخة العربية من الكتاب على مقدمة محدثة تعكس التطورات

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر